عن مركز العدل للمساعدة القانونية: كلمة رئيس الهيئة الإدارية:

- من نحن؟ نحن مؤسسة وطنية غير ربحية تأسست عام 2008 تسعى لتمكين المجتمع قانوناً من خلال ذوي الخبرة، تقدم خدمات التوعية والإستشارة لكل أفراد المجتمع والتمثيل القانوني للمستحقين.
- مهمتنا؟ نقدم خدمات المساعدة القانونية لغير المقتدرين مع نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع، والعمل على بناء نظام وطني فاعل لضمان حق الوصول إلى العدالة.
- رؤيتنا؟ مجتمع ينعم بالعدالة ويسوده القانون

عن مركز العدل للمساعدة القانونية:

تأسّس مركز العدل للمساعدة القانونية في سنة 2008، ليكون من المؤسسات المبادرة لإيجاد منظومة متخصصة في المساعدة القانونية، بحيث تستهدف كافة أفراد المجتمع على اختلاف أجناسهم وجنسياتهم وفئاتهم العمرية وأوضاعهم القانونية شريطة انطباق معايير استحقاق يحددها المركز عليهم.

إذ يساهم مركز العدل في تمكين أفراد المجتمع الأردني من التمتع بحماية وذلك من خلال خدمات التوعية والاستشارة القانونية لأفراد المجتمع وكذلك التمثيل القانوني للمستحقين، والمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى بناء نظام وطني فاعل لضمان حق الوصول إلى العدالة.

وهو يعمل بما ينسجم مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛ خاصة استراتيجيات قطاع العدالة وخططه في السنوات الأخيرة التي أكدت على الحاجة للمساعدة القانونية، وتضمنت توجيه الجهات المعنية لزيادة قدرة الأفراد على الوصول لمرافق العدالة من خلال خدمات المساعدة الوطنية.

محاور عملنا:

- الخدمات القانونية (الاستشارات والتمثيل):

يقدّم مركز العدل خدماته القانونية من استشارات وتمثيل قانوني لكافة أفراد المجتمع الأردني من خلال شبكة عيادات قانونية متوزعة داخل المحافظات جميعها، بحيث تُقدّم خدمة التمثيل القانوني وفق معايير استحقاق معتمدة تتعلق بدخل الأسرة وعدد أفرادها ومكان السكن والملكية والوضع الصحي والاجتماعي.

- التوعية القانونية:

ينفذ فريق مختص في مركز العدل برامج دورية للتوعية القانونية على شكل جلسات توعية وجلسات حوارية، وحلقات رواية القصص للأطفال، بالإضافة إلى ورش العمل وحملات؛ تستهدف كافة فئات المجتمع مِن طلبة مدارس، نساء، ولاجئين، وعمّال مهاجرين، وكِبار السِّن. وذلك من قبل مستشارون قانونيون ومدربون مجتمعيون محترفون، وبالتعاون والتنسيق مع الشركاء في مختلف محافظات المملكة. إذ تهدف تلك الفعاليات إلى تعريف الفرد ضمن المجتمع بحقوقه وفق القانون بطرق مبسطة وواضحة ودقيقة، إضافة إلى تمكينه بالوصول إلى حقه في العدالة.

- المدافعة وكسب التأييد:

بالتنسيق والتعاون مع الشركاء والجهات ذات العلاقة؛ تركّز مديرية المدافعة وكسب التأييد على مهمّة مركز العدل الأساسية في بناء نظام مساعدة قانونية وطني وشامل ومُستدام في الأردن. وتنفّذ المديرية في سبيل ذلك كافة الأنشطة الرامية إلى إنشاء النظام الوطني ومنها، إعداد الدراسات واقتراح مسودات التعديلات التشريعية ودعم القدرات المؤسسية وتعزيزها، وبناء وتفعيل وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات ذات العلاقة والمعنية بالنظام الوطني للمساعدة القانونية.

حول المساعدة القانونية وحق الوصول للعدالة:

الواقع والأهداف:

إن قضية تقنين ومأسسة خدمات المساعدة القانونية قضية تحمل من وجهة نظرنا بعداً حقوقياً في ظاهره وتنموياً في جوهره؛ ومما لا شك فيه أن الحاجة اليوم باتت ملحّة لإيجاد "نظام مساعدة قانونية وطني وشامل ومُستدام في الأردن" أكثر من أي وقت مضى، خاصة في ظل تنامي الاهتمام بتطوير قطاع العدالة في الأردن.

ومن الواضح السعي الجاد والحثيث لتطوير نظام العدالة الوطني؛ فقد شهدت منظومة العدالة خلال السنوات القليلة الماضية ثورة إصلاحية شملت العديد من المحاور الرئيسية التي تشكل دعائم هذا القطاع الهام، تجلّت بشكل واضح في ما تضمنته وثيقة توصيات تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.

كما وتم إدخال الكثير من التعديلات على البيئة التشريعية والتي طالت حزمة كبيرة من التشريعات رافقها اهتمام بكفالة حق الدفاع والحصول على الخدمات القانونية المجانية أمام المحاكم في القضايا الجزائية، وذلك من خلال سن قانون الأحداث لسنة 2014، إذ تلاه تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية لضمان الحق في الحصول على المساعدة القانونية، وإصدار نظام المساعدة القانونية الصادر بموجبه. وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود إلا أنها تبقى في إطار الحماية فقط دون أن يكون لها انعكاس ملموس على أرض الواقع إذا لم يكن هذا التطور التشريعي والمؤسسي قادرا على توفير الخدمة لمحتاجيها بصورة شمولية وضمن إجراءات واضحة تضمن الوصول والجودة والفعالية حتى يمكن الناس من الاستفادة من هذه الحماية. ومع جهود الدولة والمجتمع المدني على مدار سنوات، لا زال 24% على الأقل ممن تواجههم مشاكل قانونية عاجزين عن اللجوء للمحاكم بسبب الأعباء المالية، بحسب دراسة أعدها مركز العدل للمساعدة القانونية.

مما يجدر بالإشارة إليه، أن ضمان الحق فقط لا يكفي إن لم يرافقه ضمان الوصول إلى الخدمة لممارسة الحق، وهذا ما تقوم به جمعية مركز العدل للمساعدة القانونية خاصة في ظل نقص الموارد الحكومية لضمان حق الجميع في الوصول إلى الخدمة والوصول إلى العدالة.

إنّ الهدف من منظومة المساعدة القانونية يكمُن في تمكين أكبر قدر ممكن من الأفراد غير المقتدرين مالياً من الوصول إلى العدالة وتخفيف الأعباء المالية المترتبة عليهم بسبب لجوءهم للعدالة خاصةً كلفة الاستعانة بمحام وأتعاب المحاماة، ولا تقتصر أهمية هذه المنظومة على الجانب القانوني والحقوقي فقط، بل تتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك من حيث الآثار المباشرة وغير المباشرة لخدمات المساعدة القانونية المتمثلة في المنافع المالية والاجتماعية والاقتصادية التي يستفيد منها المجتمع. كخفض بدل "المعونات النقدية المقدمة للفقراء" وتحسين مؤشرات قياس العدالة

الاجتماعية عالمياً والفوائد المترتبة على التمكين القانوني للمرأة والأحداث والحيلولة دون انزلاق أصحاب الدخل المنخفض تحت خط الفقر، بسبب الجهل بالقانون وضياع الحقوق.

أنشطة أعمال مركز العدل خلال 2019

الخدمات القانونية

يقدّم مركز العدل خدماته القانونية من استشارات وتمثيل قانوني وخدمات قانونية مكملة لكافة أفراد المجتمع الأردني من خلال شبكة عيادات قانونية متوزعة داخل المحافظات جميعها، بحيث تُقدّم خدمة التمثيل القانوني وفق معايير استحقاق معتمدة تتعلق بدخل الأسرة وعدد أفرادها ومكان السكن، والملكية، والوضع الصحي والاجتماعي.

خلال العام 2019، قام فريق مديرية الخدمات القانونية ضمن مختلف العيادات القانونية الموزعة في كافة محافظات المملكة، بتقديم 8360 خدمة قانونية (2827 خدمة تمثيل، و5533 خدمة استشارة)، حيث ارتفع عدد الخدمات عن العام الذي سبقه بنسبة 16%، حيث سُجلّت 7225 خدمة مقدمة خلال العام 2018، مضافة إلى ما أنجزه خلال السنوات العشر السابقة والتي قُدّرت بأكثر من 41 ألف خدمة قانونية.

1. الاستشارات القانونية

وبلغ عدد الخدمات المقدمة ضمن مجال الاستشارات القانونية 5533 خدمة للمستفيدين خلال العام 2019، وبنسبة زيادة 30% تقريبًا عن نسبة الاستشارات المقدمة في العام 2018، إذ واصل مركز العدل بإحالتهم إلى المحامين المتعاقد معهم لتقديم الخدمات القانونية لهم.

وتوزعت الاستشارات القانونية المقدمة حسب الاختصاصات القضائية، وحاز المجال الشرعي على النسبة الأكبر من الاستشارات وبواقع 55% تقريبًا من الإجمالي خلال 2019، الأمر الذي من شأنه أن يعتبر مؤشرًا على حجم الحاجة الكبيرة لهذه الخدمة القانونية ضمن المجتمع الأردني، وذلك في الموضوعات المتعلقة بالنفقة والتفريق والحضانة وإثبات الزواج والنسب.

الاختصاص القضائي	النسبة
الاستشارات في القضايا **الشرعية**	%55
الاستشارات في القضايا **الجزائية**	%21
الاستشارات في القضايا **الحقوقية**	%22
الاستشارات في القضايا **الإدارية**	%3

1.1 أبرز موضوعات الاستشارات

1.1.1 الاستشارات الشرعية

جاءت قضايا النفقة في المرتبة الأولى من الاستشارات الأكثر طلبًا في مركز العدل. بالإشارة إلى أنّ تلك القضايا تحافظ على موقعها في الصدارة من كلّ سنة من العدد الإجمالي. حيث تلاها قضايا التفريق التي احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الاستشارات الواردة للمركز، والتي يتبعها غالبًا محاولات للمصالحة وجهود للوساطة قبل الدخول في مرحلة الدعوى القضائية، باستثناء الحالات التي تظهر عليها مظاهر العنف أو الإساءة وبشكل واضح.

1.1.2 الاستشارات الجزائية

استحوذت الاستشارات القانونية في قضايا السرقة على نسبة 16,5% تقريبًا من عدد الاستشارات في القضايا الجزائية، وتليها الاستشارات المتعلقة في تهم السرقة، ثم تهم الجرائم الجنسية. وجاءت الاستشارات المقدمة للمتهمين أو المتورطين في قضايا المخدرات بواقع 9,9 تقريبًا من العدد الإجمالي للاستشارات المقدمة.

1.1.3 الاستشارات الحقوقية

تأتي المطالبات المالية في الغالب من أكثر أنواع القضايا التي يطلبها المدعون أو المدعى عليهم في مثل هذه القضايا، إذ تعتبر الحاجة للاستشارات القانونية في هذه القضايا الأكثر شيوعًا في الجانب الحقوقي.

وسجلت موضوعات القضايا العمالية وتنفيذ أوامر، ونزاع الإيجار الأكثر طلبا للاستشارات الحقوقية خلال العام 2019، كما هي موضحة لاحقًا.

1.1.4 الاستشارات الإدارية

احتلت القضايا المتعلقة بالجنسية المرتبة الأولى وبنسبة 36,73 من إجمالي الاستشارات المقدمة في المجال الإداري، وتلتها الاستشارات المقدمة حول الاعتقال الإداري خلال العام 2019.

الاختصاص القضائي	موضوع الاستشارة	نسبتها
الشرعي	النفقة	%39,31
	التفريق	%30,58
	الحضانة	%5,29
	إثبات زواج ونسب	5,10

	إثبات طلاق	3,61
جزائي	السرقة	%16,49
	الإيذاء	%12,59
	الجرائم الجنسية	%10,50
	المخدرات	%9,90
	قدح وافتراء	%7,47
	القتل	%4,69
	احتيال	%4,08
حقوقي	مطالبات مالية	%33,45
	مطالبات عمالية	%17,98
	قضايا تنفيذ	%8,49
	المالكين والمستأجرين	%7,65
	أخرى	%8,15
إداري	الجنسية	%36,73
	توقيف إداري	11,56
	إبعاد (ترحيل أجانب*)	%9,52
	الوثائق	%4,08
	أخرى	%36,73

2. التمثيل القانوني

قدّم مركز العدل للمساعدة القانونية في نطاق التمثيل القانوني 2827 خدمة من خلال إحالة المستفيدين طالبي التمثيل القانوني عنهم وبعد انطباق معايير الاستحقاق عليهم إلى محامي مختص، وذلك خلال العام 2019.

كما جاء في الاستشارات القانونية في القضايا الشرعية التي قدّمها المركز، فإنّ القضايا الشرعية بلغت نسبة 78% من إجمالي القضايا التي قدم فيها مركز العدل خدمة تسهيل الوصول إلى التمثيل القانوني. وجاء باقي أنواع القضايا على النحو التالي:

الاختصاص القضائي	النسبة
الدعاوى **الشرعي**	%78
القضايا **الجزائية**	%16

الدعاوى **الحقوقية**	%5
الدعاوى **الإدارية**	%2

2.1 أبرز موضوعات القضايا في التمثيل القانوني

الاختصاص القضائي	الموضوع	نسبتها
الشرعي	النفقة	59%
	التفريق	25%
	مصادقة زواج	6%
	الحضانة	4%
	إثبات الطلاق	2%
جزائي	السرقة	%27
	جرائم جنسية	%13
	المخدرات	%11
	قدح وافتراء	%9
	الإيذاء	%7
	القتل	%5
	تزوير	%3
الحقوقي	التوثيق	%48
	مطالبات مالية	%22
	نزاع إيجار	%13
	مطالبات عمالية	%12
	أخرى	%2
إداري	إبعاد (ترحيل أجانب)	%40
	توقيف إداري	%15
	الجنسية	%10
	وثائق	%6
	أخرى	%29

3. في قضايا الأحداث والعنف القائم على النوع الاجتماعي

يتعاون مركز العدل للمساعدة القانونية مع وزارة التنمية الاجتماعية في توفير الخدمات القانونية للفئات الأكثر ضعفا وهشاشة وهي الفئات التي تدخل ضمن اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية خاصة الأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وضحايا العنف الأسري، وذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة.

في الحديث عن خدمات التمكين القانوني التي يوفرها مركز العدل والمتمثلة في خدمتي التمثيل والاستشارة القانونية، نوجز أدناه أرقام خاصة بعام 2019 فقط والتي تمّ تقديمها كخدمات في الاستشارة القانونية والتي بلغت (258 استشارة في قضايا الأحداث، و538 استشارة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي)، كم وبلغت الخدمات المقدمة في التمثيل القانوني (98 قضية في قضايا الأحداث، و303 قضية في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي)، ضمن منظومة عدالة الأحداث والحماية من العنف الأسري بشكل خاص.

نوع الخدمة	الاختصاص القضائي	العنف المبني على النوع الاجتماعي	الأحداث
استشارات قانونية	شرعي	%84	%11
	جزاء	%7	%78
	حقوقي	%9	%10
تمثيل قانوني	شرعي	%93	%12
	جزاء	%7	%87
	حقوقي	%1	%1

4. المستفيدون من الخدمات القانونية

4.1 التوزيع حسب الجنسية

يظهر الجدول أدناه توزيع المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية حسب الجنسي، بحيث يتبين أنّ توزيع الجنسيات المستفيدة من الخدمات في مركز العدل مقاربًا لتوزيع السكّان في الأردن حيب الجنسية.

الجنسية	استشارات قانونية	تمثيل قانوني
أردنيون	%69	%74
سوريون	%22	%18
فلسطينيون	%4	%6
جنسيات أخرى	%4	%2

4.2 التوزيع حسب الجنس

4.2.1 إجمالي الخدمات المقدّمة

تشكّل النساء أكثر من نصف إجمالي المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية في مركز العدل، وذلك تبعًا للارتفاع الملحوظ في أعداد القضايا الشرعية قياسًا بغيرها من أنواع القضايا.

الجنس	اشارات قانونية	تمثيل قانوني
إناث	%63	%79
ذكور	%37	%21

4.2.2 الخدمات حسب الاختصاص القضائي

في المجال الشرعي، يلاحظ استحواذ الإناث على أكثر من ثلاثة أرباع المستفيدين من خدمات المساعدات القانونية، وهو أمر يوافق السياق الاجتماعي والقانوني للعلاقات الأسرية في الأردن.

وبخلاف ما سبق، يعتبر الذكور أكثر المستفيدين من الخدمات القانونية في المركز في المجالات (الجزائي، والحقوقي، والإداري)، وذلك أيضًا وفق للسياق الاجتماعي العام. وارتفاع نسب المشاركة في الحياة العامة والاقتصادية لدى الذكور.

الاختصاص القضائي	الجنس	اسشارات قانونية	تمثيل قانوني
الشرعي	إناث	%88	%96
	ذكور	%12	%4
الجزائي	إناث	%25	%20
	ذكور	%75	%80
حقوقي	إناث	%38	%31

	ذكور	%62	%69
إداري	إناث	%40	%19
	ذكور	%60	%81

4.3 التوزيع الجغرافي

تشكّل العاصمة عمّان النسبة الأكبر من إجمالي المستفيدين من خدمات مركز العدل للمساعدة القانونية على مستوى المملكة. وذلك يعزى للعديد من الأسباب أهمها تمركز أكثر من نصف سكّان المملكة فيها، إضافة إلى أن وجود أكثر من نصف المحامين المتعاقد معهم فيها.

المحافظة	الاسشارات القانونية	التمثيل القانوني
عمّان	%48	%41
الزرقاء	%17	%18
إربد	%10	%10
المفرق	%7	%6
جرش	%5	%8
البلقاء	%5	%6
الكرك	%3	%2
العقبة	%2	%1
الطفيلة	%1	%4
عجلون	%1	%2
مأدبا	%1	%2

جهود مديرية التوعية والتشبيك:

خلال العام ٢٠١٩ سعت مديرية التوعية والتشبيك كما في سنوات عملها العشر السابقة إلى محو الأمية القانونية لدى الأفراد من خلال بناء وتعزيز الوعي العام المتعلق بالقانون والآثار المترتبة على انتهاكه وتعبئة المجتمعات لإحداث التغيير اللازم في المواقف والسلوكات والمشاركة في تشكيل التشريعات وسيادة القانون والمطالبة بالعدالة وسبل الانتصاف

الفعالة عند مواجهة الإشكالات القانونية مما يؤدي على المدى البعيد إلى تقليل أعداد القضايا داخل المحاكم نتيجة لمعرفة الفرد المسبقة بأن الفعل يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

ونفّذ مركز العدل للمساعدة القانونية خلال العام 2019 من خلال المدربين والمنسقين المتعاقد معهم 960 فعاليّة توعية في مختلف الموضوعات، تنوعت بين جلسات توعية وجلسات حوارية وحلقات رواية قصص للأطفال بالإضافة إلى ورش العمل والحملات؛ استطاع فريق التوعية من خلالها الوصول إلى ما يقارب 28000 شخصًا مستفيد.

موضوعات التوعية

تستند الفعاليات التوعوية التي تقدمها المديرية على موضوعات قانونية متعددة يتم اعتمادها وتطويرها سنوياً تناسباً مع الحاجة المجتمعية جنباً إلى جنب مع سياسة المحتوى الموحد في تقديم المعلومات القانونية للأفراد نظراً لانتشار العمل وتوزعه جغرافياً مما يساهم في التأكد من شمولية الفعاليات للرسائل والمعلومات الأساسية المراد إيصالها إلى أفراد المجتمع.

قدم مركز العدل خلال عام 2019 آلاف خدمات التوعية القانونية في مواضيع مختلفة ركزت في مجملها على قضايا تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوق الطفل وحمايته.

يبين الجدول أدناه أكثر مواضيع التوعية القانونية التي تم تقديمها خلال العام ٢٠١٩:

حقوق العامل وواجباته	%22
التنمر	%15
الجرائم الالكترونية	%10
الحماية من العنف الأسري	%9
المساعدة القانونية	%9
حقوق الطفل	%7
الغارمون	%7

قنوات إيصال المعلومات التوعوية:

تأخذ جلسات التوعية المساحة الأكبر من قنوات إيصال المعلومة القانونية بالتعاون مع الجهات الشريكة، وتناسباً مع الفئات العمرية المختلفة التي تستهدفها جهود التوعية تستحدث المديرية سنوياً قنوات جديدة مثل رواية القصص والمسرحيات التفاعلية والأيام الاستشارية، وخلال العام ٢٠١٩ تم إدخال مسرح الدمى المتنقل للأطفال كوسيلة جاذبة وفعالة في إيصال المعلومات القانونية لهم حول حقوقهم وحمايتهم من التنمر وحمايتهم من التحرش الجنسي.

توزيع الفعاليات التوعوية خلال العام ٢٠١٩

التوزيع حسب جنس متلقي خدمات التوعية:

تستحوذ الإناث على النسبة الأعلى من الحضور والمشاركةفي الفعاليات التوعوية على مدار سنوات من عمل المديرية وذلك رغم تنوع موضوعات التوعية، ويسبب ذلك في بعض الأحيان إلى طبيعة العمل التشاركي بين مديرية التوعية والجهات والجمعيات المجتمعية التي تستهدف بشكل أساسي نساء المنطقة في برامج تأهيلية وتدريبية،

بالإضافة إلى أن توفير فعاليات خاصة بالأطفال يتم عقدها في بعض الأحيان بشكل متاوزٍ مع الجلسات التوعوية قد شجع النساء على الخروج من منازلهن وإحضار أطفالهن لحضور الفعاليات ليتسنى لهن المشاركة في جلسات التوعوية القانونية.

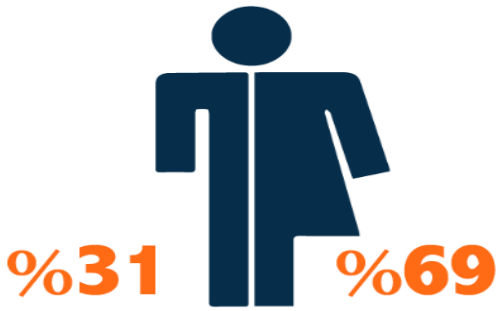

توزيع المستفيدين حسب الفئة العمرية

يبين الرسم البياني أدناه التوزيع حسب الفئة العمرية لمتلقي خدمات التوعية:

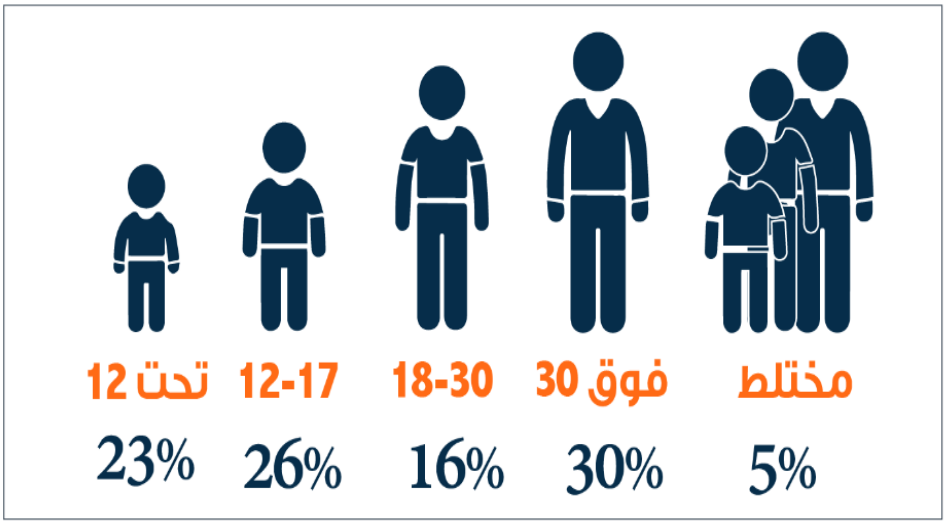

التوزيع حسب جنسية متلقي خدمات التوعية

يشكّل الأردنيون النسبة الأكبر من المستفيدين من خدمات التوعية التي قدمها مركز العدل خلال العام 2019، في حين توزعت النسبة المتبقية بين السوريين والفلسطينيين وباقي الجنسيات المختلفة، وذلك تبعًا للكثافة السكانية والتركّز في المجتمعات التي يقدم فيها مدربو مركز العدل أنشطتهم وفعالياتهم التوعوية.

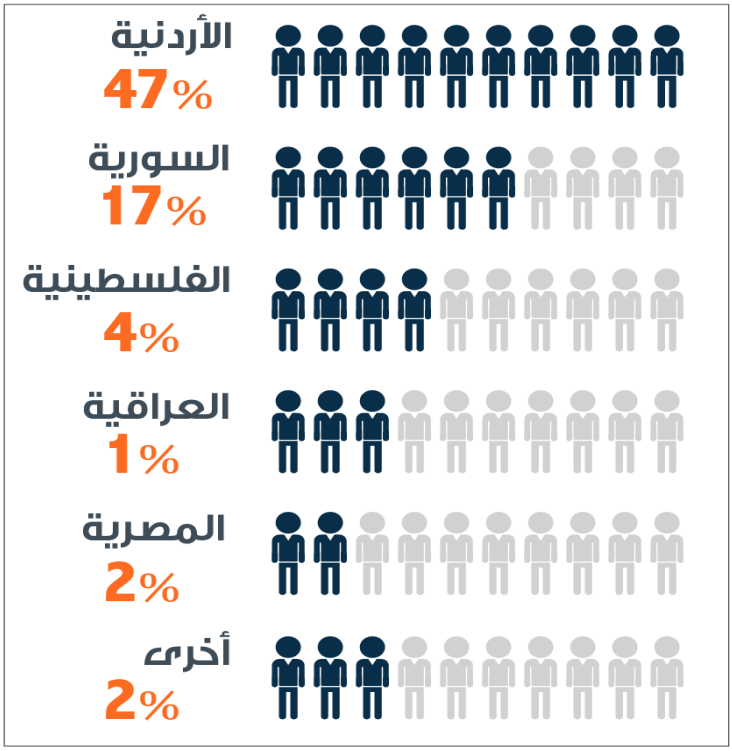

توزيع متلقي خدمات التوعية حسب محافظات المملكة (التوزيع الجغرافي)

نتطلع سنوياً للوصول إلى أكثر فئات المجتمع حاجة للمعلومة القانونية وعلى وجه الخصوص تلك الفئات في المناطق النائية البعيدة عن مختلف الخدمات العامة، حيث يتماثل التوزيع الجغرافي لإجمالي أنشطة التوعية المنفذة في المملكة حسب 12 محافظة في المملكة مع التوزيع الجغرافي للسكّان حسب المحافظات مع اختلافات محدودة حسب ما يظهر الرسم الآتي.

جهود مديرية المدافعة وكسب التأييد

نفذت مديرية الحشد وكسب التأييد خلال العام 2019 عملها في مجال دعم وتعزيز الحق في المساعدة القانونية من خلال إدامة التواصل مع الشركاء الاستراتيجيين وإعداد مذكرات قانونية وعقد الأنشطة الهادفة إلى رفع قدرات الشركاء في عدة مجالات ذات العلاقة بتعزيز حق الدفاع الفعال خلال الاجراءات الجزائية.

إذ تم عقد 18 نشاط استهدفت 532 مشارك/ة من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية ومرتبات الأمن العام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2019/1/1 إلى 2019/12/31 كما تم إعداد أوراق العمل في أهم الموضوعات المجتمعية، والمقترحات والمذكرات قانونية متعلقة بالجانب التشريعي. إضافة إلى تنفيذ كافة الأنشطة التي تسير نحو إنشاء نظام وطني شامل في المساعدة القانونية ومنها، إعداد الدراسات واقتراح مسودات التعديلات التشريعية ودعم القدرات المؤسسية وتعزيزها.

الأهداف والأنشطة التي عملت عليها المديرية خلال 2019:

1. تعزيز العمل في مجال دعم قضية المساعدة القانونية

يقوم مركز العدل على مهمّة أساسية في بناء نظام مساعدة قانونية وطني وشامل ومُستدام في الأردن، وعليه تسعى مديرية الحشد وكسب التأييد بالعمل نحو ذلك، من خلال العمل على العديد من الأنشطة الداخلية والتي من شأنها

إدماج الفريق بحيث يتم استغلال الطاقات والخبرات وبما يحقق إدامة التواصل وتكامل عمل كافة المديريات مع بعضها البعض، وما يعزّز النهج التشاركي.

ونظمت المديرية عدة جلسات ونشاطات مختلفة مع فريق المركز القانوني لتعزيز المهارات والمعارف والمهارات والقدرات، وتنظيم العمل ضمن نطاق الاختصاص. والتي من شأنها الوصول بعد محاولات لفهم المشهد العام للمساعدة القانونية ثم وضع تصور حولها من أهداف وتفصيل محاور مختلفة، وذلك لغايات العمل على تحضير دراسة حول تبيان الوضع الحالي لمنظومة اللمساعدة القانونية، وهي قيد التحضير لغاية الآن.

2. تعزيز القدرات المؤسسية للشركاء بمنظومة المساعدة القانونية وتعزيز دورهم في دعم دور مركز العدل ونشر رسالته في المجتمع.

يتبنّى مركز العدل نموذج عمل قائم على الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والحكومية، ويتجلّى ذلك في مجالات الانتشار الجغرافي وتنفيذ واختيار موضوعات الورش والتدريبات المتخصصة، بحيث تم عقد العديد من الدورات والتدريبات وورش العمل واجتماعات حول تعزيز الحق في المساعدة القانونية وتحسين فرص التمكين القانوني للمستحقين.
ولغايات التمكّن من العمل على دراسة حول "تحديات وصول النساء للعدالة في المحاكم الشرعية في الأردن"، نفّذت مديرية الحشد وكسب التأييد مجموعة من الأنشطة التي تساعدها في إعداد الدراسة، حيث تمّ إصدار مسودة أولية للدراسة، والعمل كذلك إعداد استمارة استطلاع رأي لرفعها على شبكة الانترنت وتدعم الدراسة في نتائجها.

3. تعزيز قدرات الشركاء بضمانات المحاكمة العادلة ومنظومة العدالة

تقوم مديرية الحشد وكسب التأييد بالعمل كذلك على تعزيز وتمكين العاملين والأفراد لدى الشركاء، وذلك لغايات الكشف عن الفجوات وردمها بتعزيز المهارات والقدرات، وفقًا للجهود والتعاون المشترك والمعني بالنجاح لمؤسساتهم وصولًا لتحقيق ضمانات المحاكمة العادلة ضمن منظومة العدالة.

ويتم ذلك من خلال عقد المديرية للعديد من الورش التدريبية المتنوعة في أهدافها؛ حول العديد من التشريعات المعنية ضمن إطار العمل في منظومة العدالة على كافة الجوانب، وكذلك حول "حقوق الاشخاص المحتجزين لدى جهات إنفاذ القانون". وتقديم تلك التدريبات للعاملين المختصين لدى المؤسسات المعنية لتطوير قدراتهم وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة أثناء عملهم وضمن اختصاص كلًا منهم.

4. توفير الدعم الفني للشركاء والمساهمة في تطوير التشريعات وتعزيز حق الوصول للعدالة

عملت مديرية الحشد وكسب التأييد خلال العام 2019 ولا زالت مستمرة، على توفير الدعم الفني لعدة مؤسسات من الجهات الشريكة والتي تعمل في مجال تحسين بيئة الفئات المهمشة.

واشتمل الدعم الفني على التعاون المشترك بين فريق المركز والشركاء من خلال عقد الاجتماعات المختلفة وتنفيذ التدريبات التوعوية وعقد اللقاءات التشاورية وغيرها من النشاطات للتعرّف على بيئات العمل المختلفة والننظر في التحديات التي تواجهها في قطاعات العمل (الزراعية والخدمات، وقطاع الانشاءات، والمساهمة كذلك في تطوير التشريعات بما يتناسب مع غاية تعزيز حق الوصول للعدالة.

5. اللجان المشتركة والتطوير التشريعي

خلال الفترة ما بين سنة 2015 حتى منتصف سنة 2020 تم اعتماد مركز العدل للمساعدة القانونية كعضو ضمن أكثر من 13 لجنة متخصصة تعود تبعيتها لوزارة التنمية الاجتماعية وغيرها. والمشاركة كذلك في التطوير التشريعي في وضع أو مراجعات مسودات تشريعية ضمن مجال منظومة الحماية من العنف وعدالة الأحداث والعدالة التصالحية وحقوق الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقدّم المركز الدعم الفنّي اللازم لتلك اللجان والبعض منها مشارَك مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وذلك لغايات إعداد مسودات تُرفع بعد ذلك للجهات التشريعية المعنية. إضافة إلى اقتراح بعض النصوص المعنية بحقوق الطفل والمساعدة القانونية من قبل المركز، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة ببعض اللجان. إذ كان مركز العدل للمساعدة القانونية العضو الوحيد المشارك من مؤسسات المجتمع في لجنة مصغرة لدراسة الأثر المالي للقانون والتي أعِدت للضغط نحو إقرار قانون حقوق الطفل؛ نظرًا لاختصاصه في هذا المجال.

أيضًا، تم اعتماد مركز العدل كذلك عضوًا في عدة لجان أخرى تعود تبعيتها للمركز الوطني لشؤون الأسرة في مجال العمل الوطني للاستجابة والوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، وعضوًا في اللجنة التوجيهية للمشاريع التجريبية حول عدالة الأحداث والتابعة للمجلس القضائي، وعضوًا في لجنة إعداد مسودة نظام الطفل العامل خلافا للتشريعات .

حيث تولى المركز العدل كخبير وطني إعداد الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون الأحداث وذلك من خلال عقد اتفاقية مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2015.

6. المذكرات القانونية الخاصة

يقوم مركز العدل للمساعدة القانونية بإعداد المذكرات القانونية الخاصة بتطوير منظومة العدالة عمومًا، وعدالة الأحداث بشكل خاص وأبرزها المذكرة القانونية التي ساهمت بتعديل قانون الأحداث الساري المفعول لغايات رفع سن المسؤولية الجزائية للأحداث بالإضافة لإعداد مذكرات قانونية يتم تقديمها إلى اللجان التابعة لوزارة التنمية الإجتماعية من أجل المساهمة في تطوير التشريعات مثل؛ المذكرة الخاصة حول المواد المتعلقة بالمساعدة القانونية لإضافتها في مشروع تعديل قانون الأحداث، ومذكرة حول تعليمات دور الوفاق الأسري.

إضافة إلى إعداد مذكرة تعليق على مسودة المشروع المعدل لقانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952، ومذكرة قانونية حول إشكاليات حبس المدين المعسر وتوصيات مقترحة.

ويتم العمل حاليا بالتعاون مع الفريق الوطني للحماية من العنف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة على استكمال إجراءات وضع نظام خاص لحماية الشهود بموجب قانون الحماية من العنف الأسري.

التجربة الريادية لمركز العدل في مركز أسامة بن زيد لرعاية الأحداث:

في إطار الشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية ينفّذ مركز العدل للمساعدة القانونية مشروعا متخصصا لدعم جهود وزارة التنمية الاجتماعية لبناء منظومة لإعادة دمج الحدث في المجتمع من خلال تنفيذ تجربة ريادية في دار تربية أحداث الرصيفة (مركز أسامة بن زيد) وقد تم البدء في تنفيذ المشروع منذ منتصف عام 2019 ولا زال مستمرا لغاية الآن بتحقيق أهدافه بإحقاق العدالة التصالحية وتطبيق أوامر الحماية ضمن التشريعات النافذة.

وخلال العمل على المشروع نفّذ فريق مركز العدل العديد من الإنجازات خلال 2019، بحيث عمل على تنفيذ أعمال بناء وترميم لقاعة محاضرات ومكتبة ودورات مياه داخل المركز وتنفيذ زيارات للمركز، وعقد اجتماعات وتنظيم ورش عمل نقاشية مختلفة بالتعاون مع المجلس القضائي ووزارتي التنمية الاجتماعية والعدل وغيرهم من الجهات المختصة ضمن منظومة عدالة الأحداث، وحول موضوعات مهمة ومتنوعة في قضايا الأحداث والتحديات المتعلقة في الدار واحتياجاتهم ومعرفة أوضاعهم، وذلك بما يحقق هدف إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

حملات التوعية المجتمعية خلال 2019

تطلق مديرية التوعية في كل سنة حملات مجتمعية ميدانية وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ بهدف توجيه رسائل تثقيفية وتوعية الجماهير تجاه موضوع معين، ومن ثم تعزيز المشاركة في العملية التوعوية مما يؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي، ومن أهم الحملات التي تمّت خلال العام 2019:

حملة ٨ دستور

أطلقت مديرية التوعية خلال العام ٢٠١٩ حملة 8 دستور حول الحقوق والواجبات في مرحلة ما قبل المحاكمة وذلك ضمن جلسة نقاشية عقدت في جامعة العلوم التطبيقية بُثّت مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف توعية المواطنين والمقيمين في المملكة على ضمان الدستور الأردني في مادته الثامنة لحقوق الأفراد من خلال إجراءات لائقة تحترم حقوق الإنسان وتصونها قبل البدء بمرحلة ما قبل المحاكمة. انطلاقاً من الدور التشاركي في حماية أمن الوطن والذي يبدأ من الوعي الكامل بالحقوق والواجبات للمواطنين والمقيمين من جهة ورجال الأمن العام من جهة أخرى.

وأتت الحملة تعزيزاً للعمل التوعوي الميداني، حيث نفذ مديرية التوعية منذ العام ٢٠١٧ إلى نهاية العام ٢٠١٩

٣١٣ جلسة توعوية في مختلف محافظا المملكة حول ضمانات ما قبل المحاكمة.

حملة العمل اللائق

بالشراكة مع المجلس الدنماركي للاجئين والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون أطلقت مديرية التوعية خلال العام ٢٠١٩ حملة العمل اللائق والتي هدفت إلى ضمان تحقيق معايير العمل اللائق للعمال وتحديداً الفئات الأكثر ضعفاً من العاملين في قطاع الإنشاءات والخدمات والزراعة، والعمال المهاجرين واللاجئين والنساء العاملات بالإضافة إلى عمالة الأطفال.

وجاءت الحملة مع تزايد معدلات البطالة التي وصلت خلال الربع الأول من العام ٢٠١٩ إلى ١٩٪ وفقاً لإحصاءات رسمية، حيث يواجه سوق العمل الأردني الكثير من التحديات التي أدت إلى عزوف الأفراد عن العمل وأثرت بشكل مباشر على ناتج الاقتصاد المحلي.

ففي حين يبلغ مجموع القوى العاملة في الأردن ١.٦ مليون شخص، يتعرض الكثير من العمال الأردنيين والمهاجرين واللاجئين إلى انتهاكات واسعة تطال حقوقهم الأساسية في العمل وتجعلهم عرضة للاستغلال وذلك لغياب التنظيم القانوني الأمثل والافتقار إلى آليات المتابعة والتفتيش الدورية والبرامج التوعوية القانونية التي توفر للعامل ظروف عمل لائقة تضمن له الأجر العادل والحماية والضمان الاجتماعي وعدم التمييز في المعاملة والفرص وبيئة عمل آمنة تراعي ظروف السلامة والصحة المهنية للعامل وحرية التعبير والتنظيم النقابي والمشاركة في صنع القرارات.

وسعت الحملة إلى إيصال رسائل توعوية مبسطة للتعريف بمبادئ العمل اللائق والحقوق العمالية المترتبة عليها، وتفعيلاً للتشريعات والأنظمة التي تحكم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل بما يحمي مصالح الطرفين ويجنبهم الدعاوى القانونية ويحول القضايا القانونية المحتملة المتعلقة بالعمل والتي تهدد النمو والربح إلى فرص لبناء علاقات عمل أقوى مما يخدم في نهاية المطاف الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

تم تنفيذ الحملة من خلال جلسات توعوية ميدانية وعبر قنوات التواصل الاجتماعي والمحطات الإذاعية المختلفة، حيث تم ٤ فيديوهات توعوية وصلت إلى ما يقارب ٨٣ ألف شخص، بالإضافة إلى ٣٥ منشور وصل إلى ما يقارب ٦٥٣ شخص على موقع الفيسبوك والتويتر، كما تم بث ١٦ رسالة صوتية عبر الإذاعات المحلية تتضمن أبرز الحقوق والواجبات المتعلقة بمعايير العمل اللائق.

حملة المساعدة القانونية

تعزيزاً لمفهوم المساعدة القانونية وأهميتها وترسيخاً للدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز علاقة المجتمع بنظام العدالة من جهة وتضامناً مع المحامين والمؤسسات التي تقدم وتسهل خدمات المساعدة القانونية والتي قامت نقابة المحامين بتحويل ٤١ من المحامين العاملين معها إلى المجالس التأديبية من جهة أخرى، أطلقت مديرية التوعية حملة إلكترونية من خلال عاصفة استهدفت النشطاء والحقوقيين العاملين في مجال حقوق الإنسان ووسائل إعلام مختلفة، ليتصدر خلالها وسم #المساعدة_القانونية قائمة الوسوم الأكثر تداولاً في الأردن.

من أهم الرسائل التي نشرت ضمن فترة تنفيذ الحملة عبر وسم "#المساعدة_القانونية":

- المساعدة القانونية تساهم بنشر الثقافة القانونية و تنهض بفاعلية قطاع العدالة وسيادة القانون.
- المساعدة القانونية لبنة حقيقية اساسية في بناء دولة الحق والعدالة، واي غياب لها يخل باهم مرفق من مرافق الدولة وهو مرفق العدالة.
- المساعدة القانونية جزء من برامج الحماية التي تقدمها بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشمل الدعم النفسي والدعم الاجتماعي ويكملها الدعم القانوني.
- توفير المساعدة القانونية ضروري لضمان الوصول للعدالة، ويعد اساسا للتمتع بالحق بمحاكمة عادلة. وهو عنصر أساسي في اي نظام عدالة يتسم بالإنسانية والكفاءة والإنصاف.
- على الجميع المطالبة في إدارة وتنظيم ملف المساعدة القانونية لضمان حق الفقراء في الوصول للقانون والقضاء

المشاركة بالحملات الاجتماعية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

تتبنى مديرية التوعية في موضوعاتها وبرامجها حماية المرأة من كافة أنواع العنف والتمييز، وعليه تشارك المديرية كل سنة بفعاليات حملة ١٦ يوم العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، خلال هذا العام تركزت الجهود على تقديم جلسات توعوية حول الحماية من العنف الأسري والتزويج المبكر وأحكام قانون العمل من المنزل والأحكام العامة لقانون العمل بما مجموعة ١٧ جلسة توعوية.

العدالة لهدى

قامت منظمة أوكسفام الدولية بإطلاق لعبة "العدالة لهدى" بالشراكة مع مركز العدل للمساعدة القانونية، وهي لعبة تفاعلية تحاكي تجربة امرأة تسعى للحصول على الطلاق من خلال نظام المحاكم في الأردن، وتحاول اللعبة تسليط الضوء على الإشكالات والتحديات التي تتعرض لها النساء في الوصول إلى العدالة.

على سبيل المثال وعلى الرغم من أن أغلب طارقات أبواب المحاكم الشرعية هنّ من النساء، إلا أن الكوادر البشرية العاملة في المحاكم تفتقر إلى العنصر النسائي مما قد يشكل حرجاً لدى الكثيرات من النساء وتحدياً يعيق رغبتهن في الوصول إلى الماحكم أو الاستمرار بها، بالإضافة إلى تكلفة اللجوء إلى العدالة والتي تعتبر عبء إضافي يقع على النساء، ففي كثير من الحالات تتردد المرأة في اللجوء إلى العدالة لحل مشكلتها نتيجة لعدم امتلاكها لنفقات التقاضي والتي لا تقتصر على رسوم المحاكم بل تتعداها لنفقات أخرى من متطلبات القضية، ويقدر المحامون نفقات توكيل محامٍ فقط في القضايا الشرعية بين ٦٠٠ و١٣٠٠ دينار وهو مبلغ لا يمكن للنساء الفقيرات والمهمشات أن تتحمله فتضطر لمواجهة المحاكم لوحدهن على الرغم من صعوبة فهم النظام القانوني والتعامل معه دون مساعدة قانونية او محامٍ، فلا تعي أغلب النساء المراجعات الفرق بين قضايا الطلاق المختلفة مثل الشقاق والنزاع والافتداء.

(كيف تغيّرت حياتهم؟)
أثر خدمات مركز العدل في المجتمع

يقوم مركز العدل للمساعدة القانونية ومن خلال مديرياته بتقديم الخدمات للفئات المستهدفة على مستويين: المستوى الفوري من خلال النتيجة المتحققة داخل منظومة العدالة أو في ارتفاع الوعي القانوني. والمستوى طويل الأمد والمتعلّق بالحقوق الأساسية والدخل والمشاركة الاقتصادية والمجتمعية، وما شابه ذلك.

إذ أنّ خدمات المساعدة القانونية الموجهة بطبيعة الحال إلى الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع، تسعى إلى تغيير حياتهم للأفضل ولو بشكل طفيف في بعض الأحيان. سواء على صعيد الدخل المادي، أو التمتّع بحقوق أساسية، وغير ذلك من العوامل الجوهرية في حياة الفرد.

1. أُم و4 أبناء بلا هويات وبلا شهادات ميلاد وبلا قيد عائلي!

حضرت الأم إلى مركز العدل لتروي قصتها حيث قالت: بأنه زوجها ترك المنزل منذ سنة 2009 بسبب خلاف وقطع التواصل معه. وأفادت أنّ شهادات ميلاد الأبناء بقيت معه ورفض إعطاءها إياهنّ، ورفض إصدار أي هوية أحوال شخصية لأي من أبناءه. وأشارت (الأم) إلى أنها فقدت هوية الأحوال الشخصية الخاصة بها جرّاء حادثة حريق في المنزل، مما أدّى إلى بقائها وأبنائها الأربعة دون أي إثباتات شخصية، إضافة إلى أن الأم مطلوبة على إثر "قضية مالكين ومستأجرين"، الأمر الذي وقف عائقًا أمامها للإبلاغ عن هوية بدل فاقد.

وعليه قامت ابنتها الكبرى بالتوجه لمحافظ العاصمة لتقديم شكوى ضد والدها لغايات الحصول على إثبات شخصية، وتم توقيع الوالد عليها لاحقًا، إلا أنهّا لم تستلم أي إثبات بعدها.

وعمل مركز العدل على تقييم لدراسة الحالة وسماع القصة من الأم وابنتها، حيث تمت برفع قضيه استئناف وحصول الأم على كف الطلب وتم الحصول بعد ذلك على تبلغ من المركز الامني بدل فاقد.

وانتهت برفع الطلب عن الام بعد طلب الاستئناف في المحكمة بعد مرافقة الأم من قبل ميسر مجتمعي من المركز، وحصول الأم وأبنائها الأربعة على هوية أحوال شخصية لكلٍ منهم، وحصول على قيد عائلي.

2. 12 جرم احتيال تحرمها وظيفتها وسمعتها.

عملت نوران لدى شركة سيارات، وكانت طبيعة عملها تقتضي التواصل مع الزبائن بحيث تستلم الأموال وتوثقها بأوراق رسمية خاصة بالشركة. حتّى يتبيّن لاحقًا أن الشركة التي تعمل بها نوران تقوم بالاحتيال على الزبائن، إذ اتضح لها ذلك بعد أنّ تقدموا بشكاوى (احتيال) عليها كونها هي من كانت تتعامل معهم بشكل مباشر، مما تسبب لها

بالضرر الكبير من نواحي مختلفة تمس بسمعتها وظروفها المادية.
تواصلت نوران بعد ذلك بمركز العدل لتخبر بقصتها وما تعرضت له من ظلم واقع عليها بسبب عملية احتيال لم تكن على دراية بتفاصيلها، بحيث قُدّمت لها خدمات التمثيل القانوني اللازمة لها بعد التأكّد من معايير الاستحاق المتبعة، إلى أن تم إثبات براءتها من 12 جرم احتيال بعد تقديم الأدلة والحقائق، وحصلت على عدم محكومية مما مكنها فيما بعد بالالتحاق بوظيفة أخرى والعمل بشكل ناجح في شركة جديدة.

3. لاجئة بلا أوراق ثبوتية؛ كادت أن تحرم من دراستها

سوزان (اسم مستعار)، دخلت كلاجئة إلى الأردن ومعها أولادها وحفيدتها سيرين (اسم مستعار) وأفادت بأن حفيدتها لا يوجد لديها أي وثيقة تثبت جنسيتها (فلسطينية سورية) وترغب بتصويب أوضاعها لغايات الدراسة، وأنها لم تلق أي نتيجة رغم مراجعتها أكثر من مرة لإدارة شؤون اللاجئين.

قام ميسّر من مركز العدل بمرافقتها إلى إداره شؤؤن اللاجئين لتصويب الوضع القانوني للحفيدة سيرين، وتم ذلك بدون إرسال سيرين الى مخيم الحديقه كونه يجب إرسال كل من هو فلسطيني سوري الى المخيم، وتمت مرافقتها إلى السفارة الفلسطينية للحصول على شهادة إثبات جنسية حيث تم ذلك، وتصويب أوضاعها على الأراضي الأردنية، وتم تسجيلها في مدرسة لمتابعة تعليمها.

4. مجهول يضع اسمه بقضية سرقة، وحكم بالسجن 3 سنوات.

يبلغ خالد (اسم مستعار) من العمر 20 عامًا، وكان يعمل في مدرسة خاصة براتب 350 دينار شهريًا وهو المعيل الأساسي لأسرة عدد أفرادها 8، حيث تعطّل خالد عن العمل بعد أن وجد اسمه في قضية سرقة دون علمه بأية تفاصيل أخرى، وتم الحكم عليه بعدها بالسجن 3 سنوات.

تقدّم خالد لمركز العدل بطلب استشارة قانونية حول قضيته، وقدمت له أيضًا خدمات التمثيل القانوني له بعد تحليل مشكلته، إلى أن تمت مرافعة شفهية عنه بإنكار الجرم، وحصل بعدها على براءة، ولم يثبت أي قيد بحقه ليعود لحياته الطبيعية دون ما يسيئ إلى سمعته.

5. ترغب بتصويب أوضاعها المادية، إلّا أن توقيعها على كمبيالة وقف عائقًا أمام حاجتها

حضرت المعلمة سلمى (اسم مستعار) إلى مركز العدل لتخبرنا قصتها بأنها تعمل كمعلمة للغة الإنجليزية بمدرسة خاصة وبراتب 330 دينار شهريًا، وكانت قد وقعت عقد عمل مع المدرسة لمدة عامين وكان العقد ساري المفعول

وتبقى منهُ سنة كاملة كما أنها وقعت مع العقد كمبيالة (قضية حقوقية) بقيمة 2000 دينار كشرط جزائي في حال عدم إلتزامها بمدة العقد.

أبلغتنا سلمى بأنها ترغب بترك المدرسة وإنهاء العقد لحصولها على عقد عمل في دولة الكويت وبراتب من شأنه تصويب أوضاعها المادية، إلا أنها لا تملك قيمة الكمبيالة وتخشى من تقديم المدرسة بعد ذلك الكمبيالة للقضاء.

تم تقديم الاستشارة القانونية بما يتعلق بالكمبيالة والإلتزام بها وبالعقد ومايترتب عليها قانونياً من إجراءات، ونظرًا لطبيعة الحالة وما يترتب عليها من خسارة مالية وضرر معنوي قد تم اللجوء الى طرح التسوية مع المدرسة والتوصل الى حل مرضي للطرفين وإنقاذ الحالة وتمكينها من السفر وإنهاء عقدها وتسوية امور الكمبيالة .

وبعد طرح أكثر من خيار خلال التواصل مع إدارة المدرسة، تمّ اقتناعهم بأن المستفيدة لم تتعمد ترك المدرسة والإخلال بالعقد وإنما أجبرتها الظروف على ذلك. وعليه تمت الموافقة من قبل ادارة المدرسة على إنهاء العقد وتمزيق الكمبيالة دون أي شرط أو قيد وتم إعطاء المستفيدة جميع حقوقها المالية وأيضا تم إعطائها براءة ذمة من قبل المدرسة، وتم التحاق المعلمة سلمى بفرصة العمل الجديدة.

6. بعد تبليغها بالتعرض للعنف الأسري، بلّغ المعنِّف عنها بقضية تزوير

حضرت منى "اسم مستعار" ثلاثينية وسورية الجنسية إلى مركز العدل ولديها طفلة عمرها 4 سنوات، وذلك على اثر تعرضها للعنف من قبل زوجها والذي يحمل الجنسية الأردنية وهو ذو أسبقيات.

بعد أن كانت منى قد لجأت إلى إدارة حماية الأسرة لتقديم الشكاوى والتقارير الطبية بالضرب الذي تعرضت له هي وابنتها، أقبل المعنّف زوجها بالتعميم عليها وعليه خسرت الطفلة سنتين دراسيتين.

أرادت منى متابعة قضايا النفقة وشقاق ونزاع والطعن في قرار غيابي بضمّ الطفلة لأبيها المعنّف عن طريق مركز العدل، وعند التوجّه إلى إدارة حماية الأسرة لفكّ التعميم وطلب استدعاء الزوج على اثره، قام الزوج بالتبليغ عن زوجته منى على أنها تحمل جواز سفر مزوّر كانت قد لجأت فيه إلى تركيا، وعليه تم إلقاء القبض عليها وتوقيفها وبقاء ابنتها معها في نضارة مديرية الشرطة.

تم تكفيل منى من خلال الخط الساخن في مركز العدل، وإعادة ابنتها إليها، وتمثيلها في قضية التزوير وكان قرار الحكم (براءة).

7. تعرّض للعنف الجنسي في طفولته، وللعنف الأسري بعد مراهقته

معاذ (اسم مستعار)؛ شاب أردني يبلغ من العمر 19 سنة، تعرّض للعنف الجسدي والنفسي داخل أسرته، وذلك بعد الكشف عن سرّ تحفّظ عليه معاذ حتى وفاة خاله الذي كان يعنّفه جنسيًا وهو طفل. وعليه قام أهل معاذ بحسبه في المنزل وتعنيفه وفصله من المدرسة وإجباره على إنهاء دراسته.

تمكّن معاذ من الهروب أثناء تعرضه للتنعيف الجسدي الشديد من قبل أهله، وحضر إلى مركز العدل طالبًا تأمين مأوى وحماية له. حيث قام المركز بتأمين المطلوب له وفك التعميم (تغيّب) الذي قام به والده في مركز أمني، من خلال ضباط الخط الساخن في المركز ومرافقة معاذ ومساعدته على تقديم شكوى لدى المحافظ، والتوجه لحماية الاسرة وجلب والده وتوقيعه على تعهّد. وعليه تم تسليم معاذ لعمه من قبل الأمن العام.

الشراكات

يقدم المركز خدماته من خلال قاعدة من الشركاء الرئيسيين والشركاء المستضيفين، إضافة إلى تنفيذ برامجه التوعوية مع طيف واسع من مؤسسات المجتمع المحلي الموزعة في كافة المحافظات.

يحرص المركز على إدارة الشراكات وإدامتها، ويعتمدها كنموذج عمل ناجح، يعزز التكامل ويعظم الأثر.

يعمل المركز مع 108 شركاء موزعين في كافة القطاعات والمحافظات ويسعى دوماً إلى زيادة عدد الشركاء وتوطيد أثر الشراكة.